مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: تقييم كفاءة أداء شركة المدينة السياحية في سد الموصل للمدة (2017 - 2020)
اسم الكاتب: شهد حازم محمد الكيكي، عمر هشام صباح الفخري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3877
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 03:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 42, No. 140
Dec. 2023

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Al-Kiki, Shahd H.; Al-Fakhry, Omar H. (2023). "Evaluating the performance efficiency of the Tourism City Company in Mosul Dam for the period (2017-2020)". ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 42 (140), 404 -419 , https://doi.org/10.33899/tanra.2023.181190

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

Research Paper

Evaluating the performance efficiency of the Tourism City Company in Mosul Dam for the period (2017-2020)

Shahd H. Al-Kiki[1] , Omar H.Al-Fakhry[2]
[1&2]College of Administration and Economics - University of Mosul- Iraq

Corresponding author: Omar H. S.Al-Fakhry, College of Administration and Economics - University of Mosul- Iraq
Omar_hisham@uomosul.edu.iq
https://doi.org/10.33899/tanra.2023.181190

Article History: *Received*: 9/7/2023; *Revised*:3/8/2023; *Accepted*:9/8/2023; *Published*: 1/12/2023.

Abstract
The tourism sector is one of the most crucial economic sectors in Iraq, serving as a key source of diversifying national income, increasing employment opportunities, and reducing unemployment. The tourist city overlooking the Mosul Dam Lake holds significant importance as a tourist destination within the Nineveh Governorate and the entire country. The Tourist City Company in Mosul Dam was established in 1990 as a mixed company with an invested capital of 240 million Iraqi dinars during the study period. This study aims to assess the company's performance efficiency from 2017 to 2020, using both traditional and modern standards to address the problem of the company's ability to achieve its goals and overcome the obstacles it faced, particularly in the aftermath of security and economic events and crises witnessed by the Nineveh Governorate during the study period. The study utilized descriptive and analytical approaches by obtaining and analyzing the company's final accounts according to specific standards for assessing the efficiency of economic project performance. The study revealed that the decline in demand for tourism services and the decrease in production were consequences of the security and economic events experienced by the district. Moreover, the increase in wages, salaries, the number of employees, and the costs of goods and services during the study years led to a decline in the company's economic performance, adversely affecting all the data examined in the study's standards. Significant idle capacities, reduced or nonexistent production, profits, and added value were observed.

Key words:
Performance Efficiency, Tourist City In Mosul Dam, Production Capacities.

ورقة بحثية

تقييم كفاءة أداء شركة المدينة السياحية في سد الموصل للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

شهد حازم محمد الكيكي[١]، عمر هشام صباح الفخري[٢]

[١&٢]جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد

المؤلف المراسل:عمر هشام صباح الفخري ، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد،

Omar_hisham@uomosul.edu.iq

https://doi.org/10.33899/tanra.2023.181190

تاريخ المقالة: *الاستلام:٢٠٢٣/٧/٩؛ التعديل والتنقيح:٢٠٢٣/٨/٣؛ القبول:٢٠٢٣/٨/٩؛ النشر:٢٠٢٣/١٢/١.*

المستخلص

يُعد القطاع السياحي من أهم القطاعات الاقتصادية في العراق، وأحد مصادر تنويع الدخل القومي ورفع مستويات الطلب على العمل وتقليل البطالة، وتُعد المدينة السياحية المطلة على بحيرة سد الموصل مقصدًا سياحيًا هامًا في محافظة نينوى وعلى مستوى القطر، ولقد تم تأسيس شركة المدينة السياحية في سد الموصل في العام ١٩٩٠ وهي من الشركات المختلطة التي بلغ رأس المال المستثمر فيها ٢٤٠ مليون دينار خلال مدة الدراسة، وتهدف الدراسة إلى تقييم كفاءة أداء الشركة خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) بالاستناد إلى أهم المعايير الكلاسيكية للوصول إلى الإجابة على مشكلة الدراسة المتمثلة في قدرة الشركة على تحقيق أهدافها والتغلب على المعوقات التي واجهتها لاسيما بعد الأحداث والأزمات الأمنية والاقتصادية التي شهدتها محافظة نينوى خلال مدة الدراسة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال الحصول على الحسابات الختامية للشركة وتحليلها وفقًا للمعايير الخاصة بكفاءة أداء المنشآت الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى أن تراجع الطلب على الخدمات السياحية وتراجع الإنتاج إثر الأحداث الأمنية والاقتصادية التي شهدها القطاع، فضلًا عن أن ارتفاع مستوى الأجور والرواتب وعدد العاملين والمستلزمات السلعية والخدمية والتكاليف بصورة عامة في سنوات الدراسة، أدى إلى تراجع الأداء الاقتصادي للشركة، الأمر الذي انعكس سلبًا في جميع معطيات المعايير المستخدمة في الدراسة، فقد لوحظ وجود طاقات معطلة كبيرة جدًا وانخفاض أو إنعدام مستوى الإنتاج والأرباح والقيمة المضافة وتراجع الإنتاجية وانخفاض درجة التصنيع.

الكلمات الرئيسة

كفاءة الأداء، المدينة السياحية في سد الموصل، الطاقات الإنتاجية.

مجلة

تنمية الرافدين

***(TANRA):* مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (٤٢)، العدد (١٤٠))،
كانون اول ٢٠٢٣

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: الكيكي، شهد حازم محمد؛ الفخري، عمر هشام صباح (٢٠٢٣). "تقييم كفاءة اداء شركة المدينة السياحية في سد الموصل للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)" ***تنمية الرافدين***، ٤٢ (١٤٠)، ٤٠٤-٤١٩، https://doi.org/10.33899/tanra.2023.181190

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

المقدمة

يشغل موضوع تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي حيزاً مميزاً في المشاريع الاقتصادية لما له من أثر في رفع كفاءة المشاريع وتحقيق الخطط الاقتصادية والمالية، ومن هنا تأتي أهمية موضوع تقييم الأداء في المنشآت الخدمية، وبناء على هذا الأساس تم اختيار تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي لشركة المدينة السياحية في سد الموصل، الأمر الذي تطلب خطة بحث تعتمد الجانب التطبيقي والعملي فيها للوصول إلى حقائق تمكن الأفادة منها في مجال معرفة كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة، وتمكن الدراسة التفصيلية للشركة من الوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية، للإفادة منها في النهوض بواقع الشركة لاسيما بعد الأحداث الأمنية التي شهدتها المحافظة .

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال رفد شركة المدينة السياحية بدراسة اقتصادية تبين كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة ومدى تحقيق الأهداف المطلوبة، نظراً لأهمية الخدمات التي تقدمها الشركة لعموم القطر ولمدينة الموصل وسهل نينوى بصورة خاصة، وبالتالي تطوير أدائها الاقتصادي .

مشكلة البحث

هل شركة المدينة السياحية في سد الموصل قادرة على الوصول لأهدافها المخططة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية؟ والمساهمة في تنمية منطقة سهل نينوى وعموم المحافظة في ظل أزمات خارجية متتالية شهدتها المحافظة قبل وخلال مدة الدراسة؟

هدف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على أهمية شركة المدينة السياحية في سد الموصل ودورها في رفع الواقع الاقتصادي لمحافظة نينوى واستخدام معايير تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي ومؤشراته، للتعرف على طبيعة عمل الشركة وتقييم أدائها خلال مدة البحث عبر النتائج المتحصلة.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك موارد اقتصادية وطاقة إنتاجية معطلة لدى الشركة يمكن استغلالها لتغطية جزء من الطلب على المرافق السياحية في محافظة نينوى والقطر عموماً وكذلك زيادة أرباح الشركة وارتفاع الأجور وتحسن الأداء الاقتصادي للشركة.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الاقتصادي التحليلي المقارن للوصول إلى هدف الدراسة وتقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة من خلال المقارنة الزمانية بعد تحليل البيانات الخاصة بالشركة.

المبحث الأول: الإطار التمهيدي لتقييم الأداء

تتطلب عملية تقييم أداء أي مشروع فهماً أولياً لمصطلح تقييم الأداء من حيث المفهوم والأهمية والوظائف، وكذلك فهم واقع المشروع المراد دراسة أدائه باعتباره الأساس المادي المستهدف في التقييم، بهدف إعطاء صورة واضحة تمهد لعملية التقييم.

المبحث الاول: الإطار التمهيدي لتقييم الأداء

تتطلب عملية تقييم اداء اي مشروع فهما اوليا لمصطلح تقييم الاداء من حيث المفهوم والاهمية والوظائف، وكذلك فهم واقع المشروع المراد دراسة ادائه باعتباره الاساس المادي المستهدف في التقييم، بهدف اعطاء صورة واضحة تمهد لعملية التقييم.

المطلب الأول: مفهوم تقييم كفاءة الأداء

يحتم الواقع الاقتصادي المتصف بالمنافسة الشديدة، الاهتمام الكبير بعملية التخطيط ووضع الأهداف بما يتناسب مع امكانيات المشروع وبيئة العمل، ومن ثم عملية تقييم شاملة تبين مدى قدرة المشروع على تحقيق تلك الأهداف سواء كانت مالية أو اقتصادية، وتُعد عملية تقييم كفاءة الأداء وسيلة فاعلة في بيان القدرة على استثمار موارد المشروع بكفاءة والوصول إلى المعوقات التي تحول دون ذلك سواء كانت إدارية أو مالية أو اقتصادية من خلال متابعة مستمرة لكافة المراحل التنفيذية والسعي إلى تحسين أداء المشروع بما يضمن تحقيق أهدافه المتفقة مع الأهداف والمصالح العامة لتحقيق التنمية (Al-Ani , 2018, 215).

إن عملية تقييم كفاءة الأداء هي دراسة واسعة ومتعددة الوظائف تجمع بين معايير ومؤشرات الأداء الرئيسة للمساعدة في تقييم أداء المنشآت، وضمان كفاءة الإدارة، وخلق القيمة، والقدرة على التكيف والإستجابة السريعة للمؤثرات الخارجية، الأمر الذي أسهم في تحسين أداء المنشأة ونموها (Kloviene, 2012).

وعرفت عملية تقييم كفاءة الأداء أيضاً بأنها عملية مراقبة وإدارة وتحسين مؤشرات المنشأة القابلة للقياس، والتي تبين الكيفية التي تم بموجبها إنجاز المهام في السابق والتحفيز على رفع الأداء في المستقبل من أجل ضمان تحقيق أهداف المنشأة (Najmi, Kehoe, 2001).

كما ويعني تقييم الأداء مجموعة من النسب والمعايير والمؤشرات التي توضح أوجه القصور أو الضعف والقوة للمشاريع القائمة والقطاعات ومدى إنجاز الأهداف بأقل التكاليف وأعلى الأرباح من خلال استغلال الطاقات الإنتاجية ورفع إنتاجية عناصر الإنتاج (Al-Kiki, 2013, 3).

وبناء على ما سبق يمكن تحديد مفهوم تقييم كفاءة الأداء بأنه طريقة لكشف مدى فاعلية النشاط الاقتصادي وفقاً لمعايير ومؤشرات مختلفة الأغراض خلال مدة زمنية معينة، ومن ثم مقارنة ما أُنجز بما كان مستهدف إنجازه، كذلك يتضمن المفهوم أداء دور رقابي للمراحل الإنتاجية، مع كشف الانحراف عن الأهداف المرجوة وتجنب مثل تلك الانحرافات لاحقاً، بما يضمن استغلال الطاقات الإنتاجية ورفع إنتاجية عناصر الإنتاج وزيادة القيمة المضافة المرتبطة بخفض التكاليف، وكذلك فهم السوق والبيئة الاقتصادية التي يعمل بها المشروع.

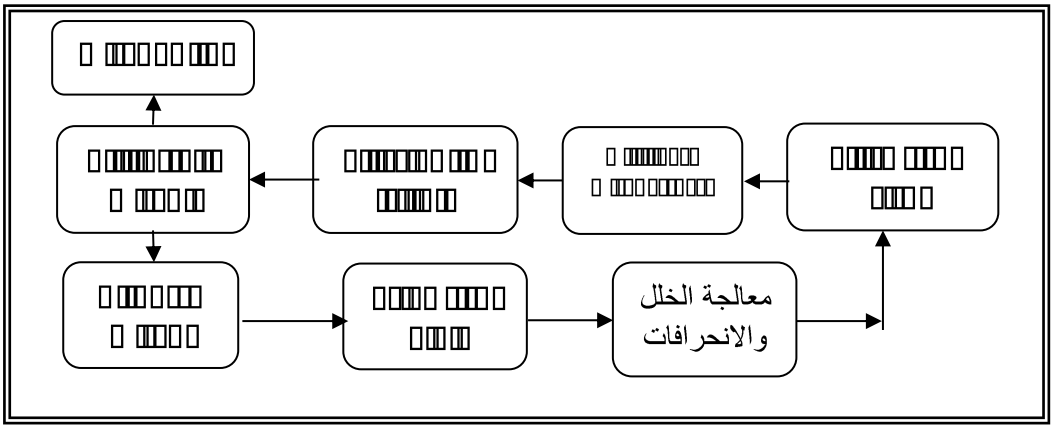
وتبرز أهمية كفاءة الأداء الاقتصـــادي في البلدان النامية لما تعانيه من انخفاض في تراكم رأس المال وتراجع الإنتاجية والهدر في الطاقة الإنتاجية والدور المناط بالقطاع الإنتاجي بشقيه السلعي والخدمي في تحقيق التنمية الاقتصـادية من خلال التخطيط العلمي والاسـتغلال الأمثل للموارد المادية والبشـرية، وعليه تتسـم عملية تقييم كفاءة الأداء الاقتصـادي بأهمية كبيرة في المنشـآت الاقتصـادية من خلال كشـف مراكز الخلل ومعالجتها وتدعيم النواحي الإيجابية.

إذ لعملية تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي وظائف أساسية يمكن تلخيصها بما يأتي:
(Al-Rifai,2011, 7)

١. التأكد من مطابقة النتائج المحققة فعلياً من قبل المنشـأة مع أهدافها التي سـبق وأن تم تحديدها من حيث الكم والنوع ضمن الفترة الزمنية المستهدفة، أو ما يعرف بقياس مدى الفاعلية.
٢. كشف الانحرافات عن الأهداف المحددة وتشخيص أسبابها بغية قياس مدى كفاءة المنشأة في استغلال مواردها سواء كانت مادية أو مالية أو بشرية.
٣. السعي إلى تشخيص الوحدات أو الأقسام الإدارية أو الإنتاجية المسببة لتلك الانحرافات، وذلك من خلال تقييم أداء كل قسم على حِدة وفق مؤشرات مستهدفة.
٤. إيجاد الحلول الناجحة لتلك الانحرافات بهدف تجنبها مستقبلاً.
٥. إن مجموع تقييم أداء كافة المشاريع الوطنية تعطي رؤية شاملة وواضحة لكفاءة أداء الاقتصاد الوطني.

ويمكن توضيح منهجية تقيم الأداء من خلال الشكل (١-١) .

شكل (١): منهجية تقييم الأداء



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الأساس النظري.

المطلب الثاني: واقع شركة المدينة السياحية في سد الموصل

أُسست شركة المدينة السياحية في سد الموصل بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٤ برأسمال اسمي مقداره عشرة ملايين دينار موزعة على عشرة ملايين سهم قيمة السهم الواحد دينار عراقي واحد بموجب شهادة التأسيس المرقمة ٢٠٧٣ في١٩٩٠/٣/١٤ومقر إدارتها في محافظة نينوى/ قضاء تلكيف ناحية وانه/ مشروع سد الموصل، وتم تعديل رأس مال الشـركة من ٤٠ مليون عام ٢٠١٢ إلى ٢٤٠ مليون دينار مدفوعاً بالكامل، ولم يحدث أي تغيير في السنوات اللاحقة بما فيها المدة المخصصة في الدراسة، وهو موزع بين القطاع الخاص بمبلغ ١٤٠ مليون دينار وبنسبة ٥٧٪، والقطاع العام بمبلغ ٨٧ مليون دينار وبنسبة ٣٧٪، ودائرة العمل والضمان الاجتماعي بمبلغ ١٢ مليون دينار وبنسبة ٥٪، وتمتلك الشركة احتياطيات متراكمة مقدارها (٨٢٦،٤٠٤) الف دينار لغاية ٢٠٢٠/١٢/٣١ وبلغ رصيد العجز المتراكم (٢،٢٢٤،٠٧٠) الف دينار لغاية ٢٠٢٠/١٢/٣١.

ويمكن تحديد أهم المشاكل والمعوقات التي واجهت الشركة في الدراسة بالآتي:

١. بعد عام ٢٠٠٣ اعتمدت الشركة بصورة كبيرة على الإيرادات المتحققة من السكن المستمر والذي أنتهى مع أحداث آب ٢٠١٤ ومغادرة النزلاء كافة في٢٠١٤/٨/٧ ومن ثم عودة القليل منهم وبصورة تدريجية أثناء مدة الدراسة، وتعرضت المدينة السياحية لأضرار جسيمة جراء الأحداث الأمنية التي شهدتها المحافظة في عام ٢٠١٤ منها احتراق ٢٣ داراً مختلفة الأحجام والمواقع وبعض المرافق التجارية واحتراق وفقدان وتضرر كميات كبيرة من الموجودات الثابتة العائدة للشركة عدا الأضرار المادية التي تعرض لها كادر الشركة والنزلاء والمستأجرين.

٢. بعد تولي القوات الأمنية العائدة للحكومة المركزية حماية أمن سد الموصل في نهاية عام ٢٠١٧ طبقت إجراءات أمنية مشددة، إذ لم يسمح بالدخول لسد الموصل إلّا الساكنين والعاملين فيه باستعمال بطاقات تعريفية وعدم السماح لأي زائر وسائح بالدخول إلى المدينة.

٣. تبع تلك الأحداث في آذار عام ٢٠٢٠ انتشار وباء كورونا وما تبعه من غلق تام وشبه تام للمدن وغلق تام لموقع سد الموصل لفترة تزيد عن خمسة أشهر لأهمية موقع السد وخوفاً من انتشار الوباء فيه الذي قد يعطل العمل في سد الموصل الإستراتيجي الحيوي.

٤. زيادة أجور الكهرباء بنسبة ٣٥٠٪ منذ مطلع عام ٢٠١٦ وبعدها بنسبة ١٢٥٪ منذ مطلع ٢٠١٧ والأعوام اللاحقة، مما رتب على الشركة مبلغاً كبيراً لصالح دائرة كهرباء نينوى نسبة للتشغيل المتدني جداً.

ويمكن فهم الوضع المالي للشركة من خلال عرض وتحليل كشف العمليات الجارية للشركة للسنوات المالية الأربع والموضحة في الجدول (١-١)، إذ يُلاحظ أن عجز النشاط التشغيلي (العمليات الجارية المرحلة الثانية) قد بلغ (٣٦٤،٠٧٨) الف دينار في عام ٢٠١٧ ويعود السبب إلى زيادة المصروفات الجارية والتي بلغت (٥٤٨،٠٣٥) الف دينار، مقارنة بالإيرادات الجارية والتي بلغت (١٨٤،١٢٨) الف دينار، وفي عام ٢٠١٨ أنخفض العجز إلى أكثر من النصف تقريباً وبلغ (١٦١،٤١٦) الف دينار نتيجة ارتفاع الإيرادات الجارية التي بلغت (١٨٥،٧٧٢) الف دينار، وانخفاض المصروفات الجارية والتي بلغت (٣٩٠،٨٣٨) الف دينار.

على الرغم من أن الشركة سجلت عجزاً صافياً في عام ٢٠١٨ إلّا أن العجز انخفض إلى أقل من النصف مقارنةً بعام ٢٠١٧ وهو مؤشر حسن في أداء الشركة نسبياً، لكن التحسن لم يستمر، وسجلت الشركة عجزاً بلغ (٣٧٣،٤٦٨) الف دينار (المرحلة الأولى) في عام ٢٠١٩ وهو مستوى أعلى حتى من عام ٢٠١٧ على الرغم من أن الشركة حققت إيرادات جارية مقاربة لعام ٢٠١٨ وبلغت (٢٢٧،٥٣٠) الف دينار، ويعود السبب إلى تسجيل المصروفات الجارية قياسياً طوال مدة الدراسة والذي بلغ (٦٠٠،٩٩٨) الف دينار، وهذا الارتفاع في المصروفات غير المبرر يُعد مؤشراً سلبياً خطيراً في أداء الشركة لهذا العام، أخيراً أنخفض العجز في عام ٢٠٢٠ وبلغ (١٧٦،٥٦٧) الف دينار على الرغم من تراجع إيراد النشاط الجاري الذي بلغ (١٨٢،٧٩٤) الف دينار، إذ إن التكاليف عام ٢٠٢٠ سجلت أدنى مستوى لها في أثناء مدة الدراسة وبلغت (٣٦٤،١٣٩) الف دينار، وهذا أداء منطقي للشركة في خفض التكاليف لاسيما وأن الشركة تحقق عجزاً صافياً لا يستهان به إذا ما قورن بأداء عام ٢٠١٩.

الجدول (١-١):كشف العمليات الجارية للسنة المالية

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
العمليات الجارية				
١. الإيرادات الجارية				
إيرادات النشاط الجاري	١٤٤.٨٩٥	١٨٥.٥١٣	١٨٥.٩٤٧	١٤٠.٧٩٤
فوائد وإيجارات الأراضي الدائنة	٣٩.٢٣٢	٤٣.٩٠٩	٤١.٥٨٣	٤٢.٠٠٠
المجموع	**١٨٤.١٢٨**	**٢٢٩.٤٢٢**	**٢٢٧.٥٣٠**	**١٨٢.٧٩٤**
٢. المصروفات الجارية				
الرواتب والأجور	١٢٢.٥٤٢	١٩٨.٦٢٦	٢٠٧.٦٢٠	١٥٦.٣٧١
المستلزمات السلعية	٣٤٣.٧٥٤	٩١.١١٢	٢٨٣.٤٢٢	١٢٤.٣٠٠
المستلزمات الخدمية	٤١.٢٦٠	٦٠.٤٧١	٤٥.٩٦٨	٤٢.٨٦٨
مشتريات البضائع والأراضي بغرض	٤.٧٤١	٥.٢٨٤	٣.٤٨٧	٢.٩٤٩
فوائد واستئجار أراضي مدينة	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
الأندثار	٣١.٩٦٤	٣١.٩٦٤	٤٩.٧٣٤	٣٧.٦٢٩
الضرائب والرسوم	٣.٧٤٨	٥.٧٩٤	١٠.٧٤٣	–
المجموع	**٥٤٨.٠٣٥**	**٣٩٠.٨٣٨**	**٦٠٠.٩٩٨**	**٣٦٤.١٣٩**
عجز العمليات الجارية (المرحلة الأولى)	**(٣٦٣.٩٠٦)**	**(١٦١.٤١٦)**	**(٣٧٣.٤٦٨)**	**(١٨١.٣٤٥)**
تضاف الإيرادات التحويلية والأخرى				
الإيرادات الأخرى		١٠٠	٤٨٨.٩١٧	١٣.١٠٠
تنزل: المصروفات التحويلية والأخرى				
المصروفات التحويلية	١٢٨	١٥٠	٥.٩٩٩	٨.٣٢١
المصروفات الأخرى	٤٤	–	–	–
المجموع	١٧٢	١٥٠	٥٩٩٩	٨٣٢١
فائض وعجز العمليات الجارية (المرحلة	**(٣٦٤.٠٧٨)**	**(١٦١.٤٦٦)**	**١٠٩.٤٤٨**	**١٧٦.٥٦)**
الفائض موزع كما يأتي **(المرحلة الثالثة)**				
حصة الضريبة	–	–	١٢.٣٣٨	–
احتياطي الزامي بنسبة (٥٪)	–	–	٤.٨٥٥	–
الفائض المتراكم	–	–	٩٢.٢٥٤	–
المجموع	–	–	**١٠٩.٤٤٨**	–

المصدر: من إعداد الباحثين وفق البيانات المثبتة في سجلات الشركة للسنوات (٢٠١٧-٢٠٢٠)

على أية حال سجلت الشركة فائضاً كبيراً في عام ٢٠١٩ ولكن ليس في النشاط التشغيلي (العمليات الجارية المرحلة الأولى) وإنما في الإيرادات التحويلية الأخرى (المرحلة الثانية) والتي بلغت (٤٨٨،٩١٧) الف دينار وهي قيمة مرتفعة جداً إلى الدرجة التي غطت العجز الكبير في العمليات الجارية (المرحلة الأولى) وحققت فائضاً صافياً (المرحلة الثانية) بلغ (١٠٩،٤٤٨) الف دينار، وهي السنة الوحيدة التي حققت الشركة فيها فائضاً صافياً في أثناء مدة الدراسة، ونلاحظ أن حساب الإيرادات التحويلية الأخرى كان معدوماً في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ وقيمته منخفضة جداً في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩، وأخيراً يظهر الجدول (٧) رصيد المرحلة الثالثة من حساب العمليات الجارية ونسب توزيع الفائض النقدي على الاحتياطيات القانونية والضريبة والفائض المتراكم، وهنا يجب الإشارة إلى أن هذه الدراسة اعتمدت على الإيرادات الجارية (المرحلة الثانية) في احتساب قيمة الإنتاج.

المبحث الثاني: تحليل معايير مؤشرات كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة.

في هذا المبحث يتم عرض الجانب العملي من البحث لتقييم كفاءة الأداء الاقتصادي لشركة المدينة السياحية في سد الموصل من خلال احتساب المعايير المستعملة في تقييم كفاءة أداء الشركة وتحليلها، وعلى النحو الآتي.

المعيار الأول: الطاقة الإنتاجية

تقسم الطاقة الإنتاجية على مستوى الوحدة الاقتصادية من حيث حجم الإنتاج عبر الزمن والمحدد بشروط عمل متباينة إلى الطاقة الإنتاجية النظرية، والقصوى، والتصميمية، والمتاحة، والطاقة الإنتاجية المخططة والتي تعبر عن كفاءة إدارة الوحدة الإنتاجية (Abdel-Karim and Kadawi, 1999, 256).

ومن هذه الأنواع يمكن اشتقاق أربعة مؤشرات تمكن الوصول إلى تحديد الكفاءة الاقتصادية للشركة وهي: مؤشر الانتفاع، ويساوي نسبة الطاقة الفعلية إلى الطاقة التصميمية، ومؤشر التشغيل ويساوي نسبة الطاقة المخططة إلى الطاقة التصميمية، ومؤشر الاستغلال ويساوي نسبة الطاقة المتاحة إلى الطاقة التصميمية، ومؤشر تنفيذ أهداف الخطة، ويساوي الطاقة الفعلية إلى الطاقة المخططة.

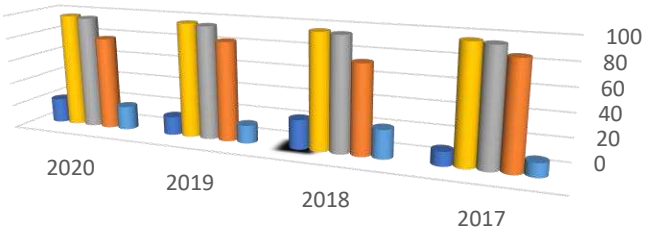
بلغت الطاقة التصميمية خلال مدة الدراسة ٣٠١ دار، فيما بلغت الطاقة المخططة ٢٩١ داراً، ويُلاحظ من الجدول (٢) توقف النشاط السياحي نتيجة الإجراءات الأمنية المشددة، وتراجع الطلب على السياحة.

الجدول (٢-١): الطاقات الإنتاجية للشركة ٢٠١٧-٢٠٢٠

			٢٠١٧		٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
١.	الطاقة المتاحة	الكلي	٢٩٥	دار	٢٩٥	٢٩٥	٢٩٥
			١٠٦.٢٠٠	يوم	١٠٦.٢٠٠	١٠٦.٢٠٠	١٠٦.٢٠٠
٢.		سكن دائم	٢٧٥	دار	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥
			٩٩.٠٠٠	يوم	٩٩.٠٠٠	٩٩.٠٠٠	٩٩.٠٠٠
٣.		سكن سياحي	٢٠	دار	٢٠	٢٠	٢٠
			٧.٢٠٠	يوم	٧.٢٠٠	٧.٢٠٠	٧.٢٠٠
٤.	الطاقة الفعلية	سكن دائم	٣٥	دار	٧٣	٤٦	٦١
			١٢.٦٧٤	يوم	١٧.٤٧٨	١٦.٨٧٠	١٥.٢١٦

المصدر: من إعداد الباحثين وفق البيانات المثبتة في سجلات الشركة للسنوات (٢٠١٧-٢٠٢٠).

ومن خلال تحليل مؤشرات الطاقات الإنتاجية الشكل (٢-١) نجد أن نسبة الانتفاع متدنية للغاية، إذ بلغت أعلى نسبة لها ٢٤.٣٪ عام ٢٠١٨ مقارنة مع عام ٢٠١٧ حققت تقدماً ملموساً بلغت نسبته ١٢.٧٪، إلّا إنها ما لبثت أن تراجعت في عام ٢٠١٩ ووصلت إلى ١٥.٣٪ بتراجع نسبته ٩٪ إلّا أن النسبة بقيت أعلى من عام ٢٠١٧، وعلى أية حال تحسنت النسبة عام ٢٠٢٠ وبلغت ٢٠.٣٪ بمعدل نمو ٥٪ عن عام ٢٠١٩، هذه النسب المنخفضة لنسبة الانتفاع انعكست بالضرورة على نسب الطاقة المعطلة التي سجلت معدلات مرتفعة جداً لاسيما في عام ٢٠١٧ وبلغت ٨٨.٤٪ من الطاقة التصميمية إلّا أنها تراجعت بشكل متذبذب في الأعوام اللاحقة. أما فيما يتعلق بنسبة التشغيل ونسب الاستغلال فقد سجلت معدلات مرتفعة جداً وصلت إلى ٩٦ و٩٨ على التوالي في أثناء مدة البحث، وهو ما يدل على أن الشركة قد حددت أهدافاً تتناسب مع الطاقة التصميمية في ما يتعلق بمؤشر نسبة التشغيل وكذلك الطاقة المتاحة أُستغِلت أغلبها، وهو مؤشر جيد في التقييم بشكل جزئي، حينما نقارنها مع مؤشر نسبة تنفيذ أهداف الخطة الذي سجلت نسبة معدلات متدنية جداً وصلت ١٢٪ في عام ٢٠١٧ ومن ثم ارتفعت النسب ووصلت إلى أعلى مستوى لها في عام ٢٠١٨ وبلغت ٢٥٪ ومن ثم انخفضت إلى ١٥٪ و ٢١٪ في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ على التوالي، وهذا الأمر يدل على أن الشركة لم تأخذ بالنظر المؤثرات الخارجية للشركة.



	2020	2019	2018	2017
نسبة الانتفاع	20.3	15.3	24.3	11.6
الطاقة المعطلة	79.7	84.7	75.7	88.4
نسبة التشغيل	96.7	96.7	96.7	96.7
نسبة الاستغلال	98	98	98	98
نسبة التنفيذ	21	15.8	25	12

شكل (2-1): مؤشرات معيار الطاقات الإنتاجية

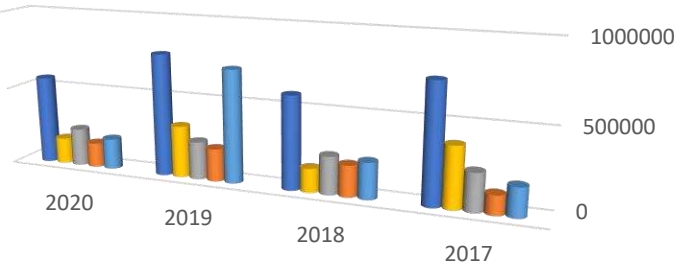
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قيم الطاقات الإنتاجية في الجدول (٢-١)

المعيار الثاني: الإنتاجية

تُعد الإنتاجية أحدى أهم المؤشرات على مدى كفاءة الوحدة الاقتصادية في استعمالها لمواردها المتاحة لتحسين الإنتاجية وزيادة معدلاتها من حيث الكمية أو النوعية والجودة يؤدي إلى خفض التكاليف ورفع القدرة التنافسية للمنتجات (Al-Mamari, 2010, 23). وفي هذا الخصوص فإنه عادة ما يُمَيز بين نوعيين من مفاهيم الإنتاجية وهي الإنتاجية الكلية التي تعني مقدار ما تنتجه جملة عوامل الإنتاج، والإنتاجية الجزئية التي تعني مقدار ما ينتجه أحد عوامل الإنتاج كالعمل ورأس المال، وكما في الصيغ الآتية: (Hannula, 2002)

الإنتاجية الكلية = $\frac{\text{قيمة (أوكمية) الإنتاج}}{\text{مجموع عناصر الإنتاج}}$ ، الإنتاجية الجزئية = $\frac{\text{قيمة (أو كمية) الإنتاج في مدة زمنية معينة}}{\text{قيمة أحد عناصر الإنتاج}}$

في الشكل (٢-٢) يتضح أن قيمة الإنتاج شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في العام ٢٠١٩ إذ ارتفعت بنسبة ٢٦٥٪ عن قيمته عام ٢٠١٧، ويجدر الأشارة هنا إلى أن هذا الارتفاع لا يعود إلى زيادة النشاط التشغيلي وأنما في الإيرادات التحويلية الأخرى الناتجة عن إعفاء مستحقات استهلاك الكهرباء لسنوات سابقة استطاعت الشركة استحصالها نتيجة الأحداث الأمنية التي شهدتها المحافظة، علماً أن هذه الدراسة اعتمدت على الإيرادات الجارية (المرحلة الثانية) في احتساب قيمة الإنتاج، كذلك شهدت قيمة العمل (متمثلة في الأجور والمرتبات) وقيمة المستلزمات السلعية والخدمية ارتفاعاً كبيراً طيلة مدة الدراسة فاق قيمة الإنتاج بأضعاف أدى إلى تسجيل الشركة عجزاً كبيراً طوال مدة الدراسة باستثناء العام ٢٠١٩، أخيراً لم يشهد رأس مال الشركة أي تغيير طوال مدة الدراسة.



	2020	2019	2018	2017
قيمة الإنتاج	195894	716447	229522	184128
قيمة العمل	156371	207620	198626	122542
رأس المال	240000	240000	240000	240000
قيمة المستلزمات	167168	329391	151583	385015
مجموع عناصر الإنتاج	563539	777011	590209	747557

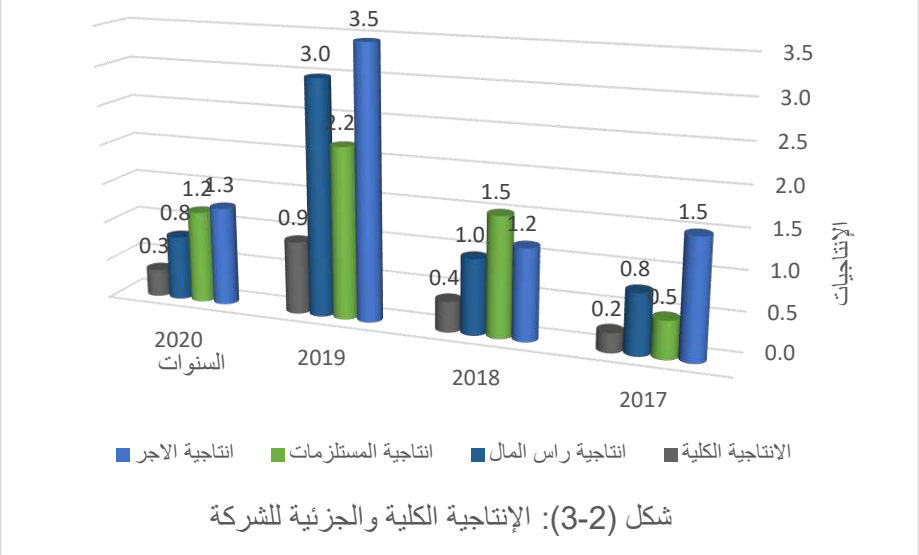
شكل (2-2): قيمة الإنتاج وعناصر الإنتاج (الف دينار)

المصدر: من إعداد الباحثين وفق البيانات المثبتة في سجلات الشركة للسنوات (٢٠١٧-٢٠٢٠).

ومن خلال المعطيات السلبية الأولية لقيم الإنتاج وعناصر الإنتاج كان لا بد أن ينعكس ذلك سلباً في مؤشرات معيار الإنتاجية الكلية والجزئية، إذ يبين الشكل (٢-٣) أن أعلى قيمة للإنتاجية الكلية سجلت عام ٢٠١٩ وبلغت ٠.٩ وتبقى أقل من الواحد الصحيح، وهو الحد الأدنى المعتمد في تحديد كفاءة الأداء والذي يعني أن كل وحدة نقدية تنفق على المشروع يجب أن يقابلها قيمة أكبر من الوحدة الواحدة، وهنا يجب أن لا نغفل عن الزيادة في إنتاجية هذا العام كان نتاج ارتفاع قيمة الإنتاج في النشاط غير التشغيلي.

أما فيما يتعلق بالإنتاجية الجزئية فقد سجلت إنتاجية الأجر قيم منخفضة، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع غير مبرر في الأجور لاسيما في منشأة تحقق عجزاً صافياً في نشاطها، ويبقى التحسن في إنتاجية العمل عام ٢٠١٩ غير ذي أهمية، لأن الأجور استمرت في الارتفاع والزيادة في قيمة الإنتاج مردها إلى النشاط غير التشغيلي، وأخيراً شهد عام ٢٠٢٠ تراجعاً في إنتاجية الأجر على الرغم من تراجع الأجور، ويُعزى ذلك إلى التراجع الحاد في قيمة

الإنتاج، إذ إن الطفرة في حساب الإيرادات الأخرى التي شهدها عام ٢٠١٩ لم يعد لها وجود، كما وسجلت إنتاجية المستلزمات أدنى مستوى لها في عام ٢٠١٧ ثم تحسنت في العام ٢٠١٨ نتيجة تراجع استهلاك الكهرباء بنسبة ٨١٪. أما في العام ٢٠١٩ فقد تحسنت الإنتاجية، وبلغت أعلى نسبة لها وهي ١٧,٢ ليس بسبب تراجع استهلاك الكهرباء كما هو الحال في السنة السابقة، وأنما نتيجة لإعفاء ديون سبق وأن ترتبت على الشركة من استهلاك الكهرباء، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الإنتاج تحت بند العمليات الجارية، وأخيراً فقد كانت إنتاجية رأس المال منخفضة جداً ومتذبذبة، إذ اعتمدت على قيمة الإنتاج لأن قيمة رأس المال لم تشهد أي تغيير أثناء مدة الدراسة.



شكل (2-3): الإنتاجية الكلية والجزئية للشركة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول في الشكل (٢-٣).

المعيار الثالث: معيار القيمة المضافة

يُعد معيار القيمة المضافة من المعايير الأساسية في الحكم على مدى كفاءة المشروع في استخدامه للموارد المتاحة، وتعرف القيمة المضافة بأنها القيمة التي تضيفها إلى قيمة السلع الوسيطة نتيجة للعملية الإنتاجية، وهي تساوي قيمة الإنتاج الإجمالي مطروحاً منه قيمة مستلزمات الإنتاج، أما القيمة المضافة الصافية، فهي تساوي القيمة المضافة الإجمالية مطروحاً منها الأندثار، وهي تشمل عوائد عناصر الإنتاج، من هنا فإن القيمة المضافة الصافية تُعد بحق الأساس الموضوعي لحساب مؤشر إنتاجية العمل البشري المبذول (Al-Naati, 2017, 28).

من الجدول (٢-٢) نلحظ أنه في عام ٢٠١٧ ونتيجة لارتفاع قيمة المستلزمات على قيمة الإنتاج حققت الشركة قيمة مضافة إجمالية وصافية سالبة، وشهد عام ٢٠١٨ تحقيق قيمة مضافة إجمالية وصافية موجبة نتيجة انخفاض في قيمة مستلزمات الإنتاج بنسبة ٦٠٪ وارتفعت قيمة الإنتاج بنسبة ٢٨٪ عن السنة السابقة، مع بقاء قيمة الإندثار على حاله، وشهد عام ٢٠١٩ ارتفاعاً ملحوظاً في القيمة المضافة الصافية على الرغم من الارتفاع الكبير في قيمة المستلزمات السلعية وقيمة الإندثار، ويُعزى ذلك إلى القفزة الكبيرة في قيمة الإنتاج، أما في عام ٢٠٢٠ فقد سجلت القيمة المضافة الصافية مقداراً سالباً إلّا أنه كان أفضل حال مقارنة بعام ٢٠١٧.

الجدول (٢-٢):القيمة المضافة الإجمالي والصافية للشركة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (الف دينار عراقي)

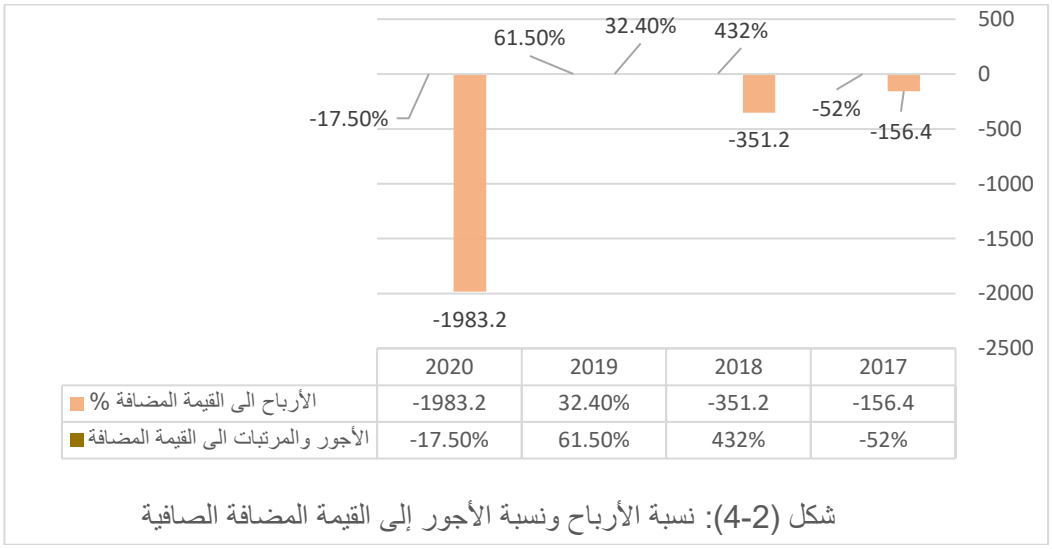
المؤشرات	السنوات	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
١.	قيمة الإنتاج	١٨٤.١٢٨	٢٢٩.٥٢٢	٧١٦.٤٤٧	١٩٥.٨٩٤
٢.	المستلزمات السلعية	٣٤٣.٧٥٤	٩١.١١٢	٢٨٣.٤٢٢	١٢٤.٣٠٠
٣.	المستلزمات الخدمية	٤١.٢٦٠	٦٠.٤٧١	٤٥.٩٦٨	٤٢.٨٦٨
٤.	الأندثار	٣١.٩٦٤	٣١.٩٦٤	٤٩.٧٣٤	٣٧.٦٢٩
٥.	الأجور والرواتب	١٢٢.٥٤٢	١٩٨.٦٢٦	٢٠٧.٦٢٠	١٥٦.٣٧١
٦.	الأرباح والخسائر	-٣٦٤.٠٧٨	-١٦١.٤٦٦	١٠٩.٤٤٨	-١٧٦.٥٦٧
٧.	القيمة المضافة الإجمالية	-٢٠٠.٨٨٦	٧٧.٩٣٩	٣٨٧.٠٥٧	٢٨٧.٢٦
٨.	القيمة المضافة الصافية	-٢٣٢.٨٥٠	٤٥.٩٧٥	٣٣٧.٣٢٣	-٨.٩٠٣

المصدر: من إعداد الباحثين وفق البيانات المثبتة في سجلات الشركة للسنوات (٢٠١٧-٢٠٢٠).

ومن معيار القيمة المضافة يمكن التوصل إلى كل من مؤشر نسبة صافي الأرباح إلى القيمة المضافة الصافية، والذي يعكس أهمية الأرباح بوصفه أحد عناصر القيمة المضافة من مجموع القيمة المضافة الصافية التي حققتها الشركة في أثناء مدة الدراسة، ومؤشر نسبة مساهمة الأجور والرواتب إلى القيمة المضافة والذي يوضح أهمية الأجور والرواتب بوصفها أحد عناصر القيمة المضافة التي حققتها الشركة.

نلاحظ من الشكل (٢-٤) أن عام ٢٠١٩ الاستثناء الوحيد الذي سجلت فيه الشركة أرباحاً بلغت (١٠٩,٤٤٨) الف دينار وقيمة مضافة موجبة، وسجل مؤشر نسبة صافي الأرباح إلى القيمة المضافة الصافية مقدار بلغ (٣٢٪) وهي نسبة منخفضة لاسيما إذا ما علمنا أن الشركة مملوكة للقطاع الخاص والعام ودائرة العمل والضمان الاجتماعي كما بينا في المبحث الثاني والإدارة (المنظم) منتخبة من المالكين للأسهم .

أما فيما يتعلق بمؤشر نسبة الأجور إلى القيمة المضافة فقد سجل تقييماً غاية في السوء فيما يتعلق بتقييم كفاءة الأداء، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة المؤشر -٥٢٪ في عام ٢٠١٧ أي إن الأجور مسؤولة عن أكثر من نصف القيمة المضافة السالبة التي حققتها الشركة، وأيضاً نلاحظ عندما أصبحت القيمة المضافة الصافية قيمة موجبة في العامين ٢٠١٨ بلغت النسبة ٤٣٢٪ نتيجة ارتفاع الأجور بنسبة ٦٢٪ وهو مؤشر سلبي وغير منطقي ويبين أن ارتفاع الأجور والذي يقابله تراجعاً في الإنتاج كان السبب الرئيس في تراجع أداء الشركة، إذا ما اعتبرنا أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠١٩ كان نتاج ارتفاع قيمة الإنتاج، على أية حال عادت قيمة المؤشر إلى مستواها السلبي في عام ٢٠٢٠ نتيجة تراجع قيمة الإنتاج.



	2020	2019	2018	2017
الأرباح الى القيمة المضافة %	-1983.2	32.40%	-351.2	-156.4
الأجور والمرتبات الى القيمة المضافة	-17.50%	61.50%	432%	-52%

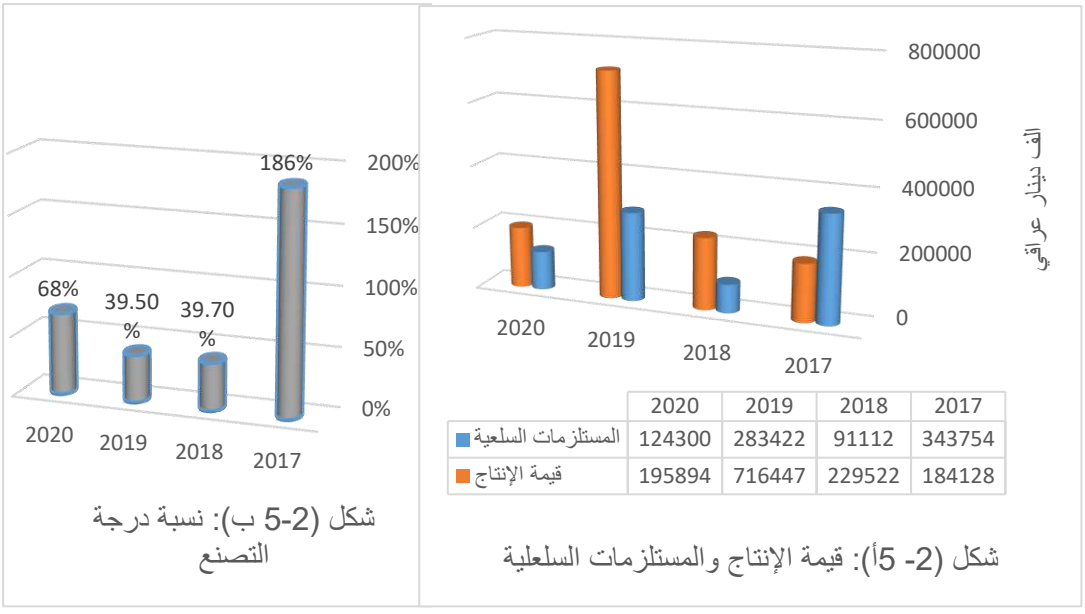
شكل (2-4): نسبة الأرباح ونسبة الأجور إلى القيمة المضافة الصافية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (٢-٢).

المعيار الرابع: درجة التصنيع

وهو من المعايير المهمة التي تعكس الدرجة التي بلغتها الشركة في تصنيعها للمواد التي استخدمتها في الإنتاج، وكلما انخفضت هذه النسبة دل ذلك على درجة عالية من التصنيع والعكس يصح، ويأخذ الصيغة الآتية (Al-Issawi, 2008, 274):

$$\text{درجة التصنيع} = \frac{\text{قيمة المستلزمات السلعية المستخدمة}}{\text{قيمة الإنتاج}}$$



	2020	2019	2018	2017
المستلزمات السلعية	124300	283422	91112	343754
قيمة الإنتاج	195894	716447	229522	184128

شكل (2- 5أ): قيمة الإنتاج والمستلزمات السلعية

شكل (2-5 ب): نسبة درجة التصنع

المصدر: من إعداد الباحثين وفق البيانات المثبتة في سجلات الشركة للسنوات (٢٠١٧-٢٠٢٠).

يتضح لنا من الشكل (٢-٥ ب) أن النسبة قد بلغت (١٨٦) في عام ٢٠١٧، وهي نسبة مرتفعة جداً وتتجاوز قيمة الإنتاج ويعود جزء من السبب إلى أن المشاة خدمية، وبالتالي تبقى المستلزمات السلعية مرتفعة رغم تراجع الإنتاج نتيجة أزمة الطلب التي شهدتها الشركة والمحافظة بصورة عامة، وتبقى قيمة المستلزمات مرتفعة جداً وغير منطقية وغير مواكبة لقيمة الإنتاج، أما في عام ٢٠١٨ فقد انخفضت النسبة بشكل كبير، وبلغت ٣٩.٧٪ ما يعني أن درجة عالية من التصنيع قد تحققت، ويُعزى ذلك إلى انخفاض قيمة المستلزمات بنسبة ٧٣٪ عن قيمتها في الأعوام وارتفاع في قيمة الإنتاج بنسبة ٢٤٪. أما في عام ٢٠١٩ وعلى الرغم الارتفاع الكبير في قيمة الإنتاج إلّا أن نسبة المؤشر لم تشهد تغيراً ملموساً نتيجة الارتفاع الكبير الذي شهدته قيمة المستلزمات السلعية والتي بلغت نسبتها ٢١٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٨، وأخيراً في عام ٢٠٢٠ ارتفعت نسبة المؤشر إلى ٦٨٪ وهي نسبة مقبولة مقارنة مع حجم التدهور في قيمة الإنتاج عن عام ٢٠١٩.

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات:

١. حققت الشركة أثناء مدة الدراسة عجزاً صافياً كبيراً نتيجة ارتفاع التكاليف على الأرباح، والاستثناء الوحيد كان عام ٢٠١٩ فقد سجلت الشركة فائضاً كبيراً، ولكن ليس في النشاط التشغيلي (العمليات الجارية المرحلة الأولى) وإنما في الإيرادات التحويلية الأخرى (المرحلة الثانية).
٢. من تحليل نسبة الانتفاع من الطاقات التصميمية تبين وجود طاقات معطلة بنسب كبيرة جداً في السنوات قيد البحث وصلت أعلاها في عام ٢٠١٧، إلّا أنها شهدت تراجعاً متذبذباً في الأعوام اللاحقة، أما فيما يتعلق بمؤشر نسبة تنفيذ أهداف الخطة فقد سجلت نسبة معدلات متدنية جداً وصلت ١٢٪ في عام ٢٠١٧، وهذا الأمر يدل على أن الشركة لم تأخذ في الحسبان المؤثرات الخارجية للشركة والمتمثلة بتراجع الطلب على الخدمات السياحية أو انعدامه نتيجة الأزمات الخارجية.
٣. كشف البحث عن انخفاض الإنتاجية الكلية بشكل كبير طوال مدة البحث (باستثناء عام ٢٠١٩) نتيجة انخفاض في قيمة الإنتاج مقارنةً بعوامل الإنتاج، الأمر الذي يوضح الانخفاض في الإنتاجية الجزئية المتمثلة في إنتاجية العمل وإنتاجية مستلزمات الإنتاج وإنتاجية رأس المال، إذ تبين أن مستويات الأجور مرتفعة جداً وغير مواكبة للعجز الكبير الذي حققته الشركة في النشاط التشغيلي (العمليات الجارية المرحلة الأولى) طوال مدة الدراسة، الأمر الذي انعكس سلباً على انتاجية هذا العنصر وكشف البحث وجود انخفاض حاد وتذبذب في انتاجية مستلزمات الإنتاج وانتاجية رأس المال طوال مدة البحث باستثناء عام ٢٠١٩ والذي لا يعول على نتيجته، لأن الارتفاع كان ليس في النشاط التشغيلي.
٤. من تحليل معيار القيمة المضافة الممثل في مؤشر نسبة صافي الأرباح إلى القيمة المضافة أن الشركة خلال مدة الدراسة لم تسجل أية قيمة مضافة باستثناء عام ٢٠١٩، أما مؤشر نسبة الأجور إلى القيمة المضافة فقد سجل نسبة سالبة في الأعوام ٢٠١٧ ٢٠٢٠ لأن الشركة حققت قيماً مضافة سالبة، وذلك

يعني أن الأجور كانت مسؤولة عن نسبة كبيرة من العجز في الشركة بلغ عام ٢٠١٧ على سبيل المثال أكثر من نصف القيمة المضافة السالبة.

٥. كشفت الدراسة من خلال معيار درجة التصنيع أن النسبة كانت مرتفعة في عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٠، وانخفضت النسبة في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ ذلك يعني أن الشركة حققت درجة تصنيع مرتفعة، وفسر ذلك الانخفاض في نسبة المؤشر فيما يخص عام ٢٠١٨ من انخفاض قيمة المستلزمات بدرجة أقل ارتفاع نسبة قيمة الإنتاج، أما فيما يخص عام ٢٠١٩ فلم يشهد المؤشر انخفاضاً ملحوظاً على الرغم القفزة الكبيرة في قيمة الإنتاج نتيجة الارتفاع الكبير في قيمة المستلزمات السلعية.

المقترحات

١. على الشركة تخفيض التكاليف من خلال خفض قيمة الأجور وقيمة المدخلات وجعلها تواكب قيمة الإنتاج واستخدام السبل القانونية التي تكفل إعفاء الشركة من أجور الكهرباء وأجور الماء والضرائب، واستحصال المستحقات المتعثرة في الأعوام التي توقف نشاطها بعد الأحداث الأمنية التي شهدتها المحافظة وأثناء جائحة كورونا.

٢. استغلال الطاقات المعطلة بالاعتماد على سياسة تسويقية وإعلانية قادرة على اجتذاب السائحين في المحافظة وعموم البلد أو من الخارج، فالمدينة السياحية في سد الموصل تتمتع بميزات جغرافية ومناخية مميزة، مع ضرورة الاهتمام بمعيار درجة التصنيع، إذ عن طريقه يمكن تحقيق درجة كفاءة عالية للشركة.

٣. تطوير وتحسين كفاءة الإدارة والمنتسبين والعاملين من تنمية قدراتهم العلمية واستقطاب كفاءات قادرة على مواكبة الأوضاع الصعبة التي شهدتها أو التي قد تشهدها الشركة، مع الاهتمام بالوسائل الوقائية وتخصيص نسب ثابتة من التكاليف الإجمالية للوسائل الوقائية لما لها من أهمية تنعكس بصورة إيجابية على الشركة في أَجَل قصير وعلى مدى بعيد.

References

First: Letters and theses

Al-Kiki, Muhammad Jamil Mahmoud, 2013, Evaluating the Efficiency of the Economic Performance of the Dohuk Gas Plant for the Period (2008-2012), High Diploma Thesis in Economics, University of Mosul.

Al-Naati, Farah Zuhair Ibrahim, 2017, Performance Evaluation of the General Company for Foodstuffs, Nineveh Branch for the two years (2012-2013), a specialized higher diploma in the Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Mosul.

Al-Rifai, Mustafa Hani Saeed, 2011, Evaluating the Efficiency of the Industrial and Environmental Performance of the Badoush Cement Factory for the Period (2003-2009), Master's Thesis, Unpublished, College of Administration and Economics, University of Mosul.

Second: periodicals

Hannula, Mika. (2002), Total productivity measurement based on partial productivity ratios, International journal of Production Economics, Vol 78, pp 57-67, Tampere University of Technology, Tampere, Finland.

Klovienė L. (2012). Adequacy of the performance evaluation system for the business environment: summary of the doctoral dissertation. Kaunas: Kaunas University of Technology, Social Sciences, Management and Administration.

Najmi M., Kehoe D. F. (2001). The role of performance measurement system in promoting quality development beyond ISO 9000. International Journal of Operations & Production Management. Vol. 21 (1/2), p. 159-172.

Third: books

Abdel-Karim and Kadawi, Abdel-Aziz and Talal Mahmoud, 1999, Evaluating Economic Projects, Study in the Analysis of Economic Feasibility and Performance Efficiency, Ibn Al-Atheer House for Printing and Publishing, Mosul, University of Mosul.

Al-Ani, Thaer Mahmoud Rashid, 2018, Preparing and planning a feasibility study and evaluating the performance of investment projects, first edition, Al-Dhad Bookshop for Printing and Publishing, Baghdad.

Al-Issawi, Kazem Jassim, 2008, Administrative Economics, first edition, Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution and Printing, Amman, Jordan.

Al-Mamari, Abdul Ghafour Hassan Kanaan, 2010, The Economics of Industrial Production, first edition, Dar Wael for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.